

## القياس النحوي عند ابن جني

د. أحمد ميلاد حيدر

جامعة مصراتة

## مقدمة:

نظرا للصلة الوثيقة بين اللغة والفكر بدأت اللغة تحظى بمنزلة رفيعة على مختلف المستويات الفكرية والعلمية، إلى جانب المباحث الفلسفية في عمومها والمباحث المنطقية في خصوصها، فقد تبوأ مكانا قارًا في عقل الإنسان ووجوده أيضا من حيث أنها ظاهرة ملازمة الحضور مع الإنسان، لا ينفك في تفاعله معها وتفاعلها معه، ومن شدة التأثير المتبادل بينهما صار الإنسان كأنه اللغة، واللغة كأنها الإنسان، فهي المفتاح الذي يلج به الإنسان إلى العالم الخارجي والكون من حوله.

لا سبيل إلى معرفة حقائق الأشياء إلا بواسطة اللفظ المنطوي في داخله المعنى بواسطة المضمرات الذهنية، وما يتأبه من متغيرات بتغير الدلالات حسب أساليب التركيب ومقتضيات نظم اللغة وقوانينها الكلية في أي لغة كانت، فتبرز ظاهرة التفاهم والتواصل على المستوى الاجتماعي، والبيان والتبيين، أو الفهم والإفهام على مستوى المعرفة الإنسانية منهجا وموضوعاً جاءت هذه المفرزات من اعتبار أن اللغة وليدة الفكر والفكر ذاته مولدًا للغة، لذا عرّف الفلاسفة الإنسان بأنه "حيوان ناطق"، فإذا كان الحيوان لغة هو "الحياة" فيكون "الناطق" فلسفةً هو "العقل"، ويكون المعنى حكما عاما: "الإنسان حياة عاقلة". اتساقا على ما قدمناه واعتمادًا على القياس النحوي كمقارنة لتبيان الصلة بين اللغة والفكر، وانطلاقًا من أن القياس حسب الطرح اللغوي هو ثاني أدلة الأحكام بعد السماع، فإن كان هذا الأخير هو عمدة اللغة وأصلها الأول يعتمد على المسموع أو المنقول، وهو بمثابة حجة يقبلها العقل ويتعامل معها حسب ما هو مبثوث بين أهلها الأقحاح الخالص، إلى جانب أن السماع بوصفه مصدرًا حسيًا، يناظر وبماثل "الظاهرة" أو "المعطى" حسب مجال حسية العلوم الطبيعية أو التطبيقية. فإن القياس

بوصفه عملاً عقلياً استدلالياً بما يملكه من آليات وأركان تأسيسية على المستوى الاستنباطي من جانب والمستوى الاستقرائي من جانب آخر فهو العامل المخوّل له كيفية قياس المسموع بعدياً على قياس غير المسموع قبلياً، أو بمعنى تقدير الفرع لحكم الأصل.

اخترنا القياس النحوي عند أبي الفتح عثمان بن جني بوصفه أبرز علماء القرن الرابع الهجري في الحقل اللغوي حيث أسهم بقسط وافر في أحكام بناء النحو العربي وعقلنته من خلال تأصيله لنظام اللغة أصواتاً وصيغاً وتراكيب، فجاء القياس عنده مالكا ومتسقا مع صبغة صارمة معتمداً على التحليل المنطقي للغة حسب الأطر الوصفية والتعليلية لمعطياتها ونظمها، وكل هذا رصده في مصنفه "الخصائص" واصفاً إياه بأنه كتاب نظر وتأمل للمتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة... كلهم فيه نصيب التأمل والبحث عن مستودعه.

### عرض الموضوع

هناك عاملان نضعهما في الاعتبار في تعاملنا مع أبي الفتح عثمان بن جني "ت 392هـ" في مجال القياس بوصفه ثاني أدلة الأحكام اللغوية في عمومها، والأحكام النحوية في خصوصها.

**العامل الأول:** هو أن ابن جني كان من أعيان القرن الرابع الهجري، الذي يُعد من أخصب القرون للحضارة العربية الإسلامية على مختلف الإنتاج الفكري: فقهاً، وكلاماً وتصوفاً وفلسفة، إلى جانب نضج اللغة وعلومها: النحوية والصرفية والمعجمية والصوتية، مشاركاً ومبدعاً، وامتسجاً في ثنايا مصنفاته.

**العامل الثاني:** نشأة البحث في النحو بين القرن الأول والثاني مساهماً في عصر التدوين، وبدأ بتدرج صُعداً في تقنيته ورسم قواعده إلى أن وصل مرحلة التأصيل التي تمت في القرن الرابع الهجري، على يد ابن جني، جمعه في مصنفه "الخصائص" ومنه ننظر إلى شيخنا ابن جني واحداً من زمرة زملائه الأصوليين لـ"العقيدة والشريعة".

من خلال هذين العاملين، يتقرر عندنا أن ابن جني صاحب مشروع لغوي عزم فيه على تأصيل النحو العربي على سمت الأدلة النقلية والأدلة العقلية.

تجاوز ابن جني استخدام القياس الذي كان سائدا في عصر تدوين اللغة، بصورته الساذجة خاصة مع متقدمي النحاة من أمثال عبد الله بن أبي إسحاق "ت 117هـ" الذي تتحدث عنه المصادر التاريخية بأنه (( أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل ... ))<sup>(1)</sup> كما وصف بأنه (( شديد التجريد للقياس ... ))<sup>(2)</sup>، بغية البحث عن أسس مكونات القاعدة النحوية، وهذا لن يتسنى إلا بشق النحو والتنقيب في داخله وتعليل قواعده وتفريعه على أبواب، ومن هنا كان التوسع في القياس، فلا قياس بدون تعليل. فقياس أبي إسحاق قاده إلى (( أول من علل النحو ... ))<sup>(3)</sup>، وهذا يعني أن المسار الطبيعي الأول مع أوائل النحاة كان (( في مكونات التأسيس المنحدر من مرحلة السماع الذي هو أبو الملكات اللسانية ... ))<sup>(4)</sup>، فهو في مقام المحسس، له جانب إدراكي يتقوم بانتزاع أو تجريد قضايا ذهنية، من نحو: المشاركة والمشابهة والموازنة "المقارنة"، ومن هذا الترابط والتناسق بين السماع والقياس، فإن كان الأول في متناول الحس والاستعمال، فإن الثاني عقلي أشد عُلوًّا بالطبع والفطرة، والمضمرات الذهنية.

ليس غرضنا في هذا المقام أن نؤرخ لظاهرة القياس على طول الامتداد الزمني للبحث النحوي، ولكن غرضنا هو وضع أولية نطلق منها بداية أولى لنشأة القياس، في تتبع ظاهرة التصرف الإعرابي والظواهر اللغوية الأخرى بوصفه (( ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها... ))<sup>(5)</sup> بغية التعقيد ووضع القوانين الضابطة، وما شدَّ عن هذا لا يعتد به، وهذا لن يتأتى إلا باستقراء كلام العرب، وهي المرحلة التي مدَّ فيها ابن أبي إسحاق القياس والاتساع فيه.

كان ولا بد أن يمر القياس بمراحل إلى أن يصل مع الخليل بن أحمد "ت 170هـ" وتلميذه سيبويه "ت 180هـ" إلى مرحلة النضج والكمال، إلى أن وصل إلى أبي الفتح عثمان بن

1- محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، 14/1.

2- الأنباري، نزهة الألباء ص 27.

3- نفسه.

4- ينظر ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون ص 546.

5- حلمي خليل، من تاريخ النحو ص 34.

جني بواسطة أستاذه الحسن بن أحمد المعروف بأبي علي الفارسي "ت 377هـ" ليكمل مذهب بغداد النحوي، والمنحدرة أصلاً من مذهب البصرة.

حسب ما أشرنا إليه سابقاً يتحدد لنا أن ابن جني كان في عصر نضج فيه التقنين النحوي وشرط السماع والأخذ، وصار القياس حجة يعتد به وله ضوابطه، وسيلة ارتبطت به القاعدة النحوية، إلى جانب أنه (( الفیصل في تقرير مسائل الشذوذ والندرة في لغات العرب ولهجاتهم ... ))<sup>(1)</sup>، وكان لمدرسة البصرة دور بارز في ترسيخ حجية القياس، إذ انعطفت به انعطافة نوعية، فصار يرتكز (( على مدى اطراد الظاهرة اللغوية ... واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر، قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما شذ من نصوص اللغة عنها ... ))<sup>(2)</sup>، ومنها بدا القياس عُمدته في تحديد الظواهر المطردة وعلى نقيضه ما كان شاذاً، وهذا ما عُمل به منذ عصر الخليل بن أحمد "ت 175هـ" وتلميذه سيويه "ت 180هـ" وصو لاً إلى أبي علي الفارسي "ت 177هـ" أستاذ شيخنا ابن جني، فكان على هذا الأخير أن يهتم بظاهرتي الاطراد والشذوذ.

**1. الاطراد والشذوذ:** خصص ابن جني باباً في القول على ثنائي الاطراد والشذوذ، بوصفهما أهم مدلولين عقليين يقوم عليهما القياس وذلك باستقراء الظواهر اللغوية، بـ"اعتبار ما يطرد من هذه ينبغي الالتزام بها..."<sup>(3)</sup>، والأخذ بما هو مطرد في تتابعه وتلازمه يعني نبذ ما شذ واختلف، ويكون موسوماً بخروجه عن القاعدة النحوية.

وهذا الضرب من القياس الذي يتمحور حول هذا الثنائي، (( أهم ما شاد به الخليل بن احمد صرح النحو العربي ))<sup>(4)</sup>، فكان الخليل (( يبي القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب... ))<sup>(5)</sup>، وهذا ما يعني المدلول الاستقرائي للقياس، يبدأ ابن جني بطرح المعنى اللغوي لمادة "ط رد" حسب كلام العرب بمعنى التتابع والاستمرار، من ذلك (( طردت الطريدة إذ اتبعتها

1- صابر بكر أبو السعود، النحو العربي ص 87

2- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ص 13.

3- حلمي خليل، النحو العربي ص 34.

4- شوقي ضيف، المدارس النحوية ص 51.

5- شوقي ضيف، ص 53.

واستمرت بين يديك، أما مادة "ش ذ ذ" فهي التفرُّق والتفرُّد، الأول يكون فيه الأمر يتبع بعضه بعضًا في استقامة وتماثل أحكامه، وهذا ما يعني موافقة القياس، أما الثاني ففيه ندرة وخروج عن تماثل الأحكام، وهذا يعني مخالفة القياس.

ثم يُسقط ابن جني هذين الأصلين، "المطرَد والشاذ" على الكلام والأصوات وما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصنّاعة مطرَدًا وجعلوا ما فارق عليه بقيّة بابِه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا<sup>(1)</sup> إنّها عملية فرز وتنحية بين هذين الأصلين لن تتسنى إلا باستقراء كلام العرب، بمنهج السماع ووضع المقاييس ونضد الأمثال وشواهدها، وهذا ما جرى عليه "الخليل" في كتاب "العين" أفرز ابن جني مسألة الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب، على النحو الآتي<sup>(2)</sup>:

1. مطرد في القياس والاستعمال جميعًا.

2. مطرد في القياس شاذ في الاستعمال.

3. مطرد في الاستعمال الشاذ في القياس.

4. شاذ في القياس والاستعمال جميعًا.

وعلى نسق مترابط منطقيًا تبرز مقومات هذه الأضرب: اطراد، شذوذ، قياس، استعمال، سماع.

بدأ ابن جني من الضرب الأول، الذي هو مطرد قياسًا واستعمالًا أي فيه أنه (( الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة ))<sup>(3)</sup>.

وهو الصورة الطبيعية للظاهرة اللغوية، وعليه تم تأسيس القاعدة النحوية، بماله من قوة التزام، والمثال عليه: قام زيدٌ، وضربتُ عمرًا، ومررتُ بسعيد.

1- أبو الفتح ابن جني، الخصائص 147/1.

2- ينظر نفسه 148/1.

3- أبو الفتح ابن جني، الخصائص 148/1.

أما الضرب الثاني، ففيه تضاد بين ما هو مطرد في القياس وشاذ في الاستعمال، فلا مفر في هذا المقام من أن يحيلنا ابن جني إلى اتباع السمع، أي الأداء كما ورد به السَّماع، والأمثلة التي يطرحها ابن جني هي أمثلة يوجبها القياس من نحو الماضي من "يذر" و"يدع" و "مكان مُقبل"، ولكن العرب في استعمالهم امتنعوا القول من "وذر" و"ودع" أما "مكان مُقبل" و(( هذا هو القياس، والأكثر في السماع "باقل" ... ))<sup>(1)</sup>، وهذا المسموع المتبع.

يعرض ابن جني إلى الضرب الثالث: وهو المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، نحو قولهم: "أخوص الرمث" و"استصوبت الأمر"، ومنه "استحوذ" و"استنوق الحمل" و"استتيسب الشاة"، وعلى نسق هذه الأمثال يقرر ابن جني (( أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشدَّ عن القياس، فلا بد من اتباع السَّماع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ... ))<sup>(2)</sup>، فالاستعمال في حالة اطراده هو العُمدة وأما الذي جاء به السماع "استحوذ" و"استصوب" وما شابه أديته ولا تتجاوز ما ورد به السماع، الذي هو الفيصل في هذا الضرب. جاء الضرب الرابع والأخير على عكس الضرب الأول، وفحواه الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، فهو ضرب خلا من الإطراد في الطرفين، وهذا ما يعني أزمة استقرائية فيهما، وما يبقى لهذا الضرب لمقومات اللغة عدا "الحكاية.." <sup>(3)</sup>، ثم يضرب أمثلة على هذا الشذوذ في الطرفين، مثل: تميم مفعول فيما عينه "او" من نحو: "ثوب مصوون" و"مسك مذووف". الأصل فيهما "مصون" ومذوف = "مخلوط"، وكذلك الحال حسب ما حكى البغداديون: "فرس مَقوود" و"رجل مَعوود"، وكل هذا من القليل الشاذ في الاستعمال في القياس، وانحدر كل هذا حسب تقلبيات القياس الاستقرائي على ضروبه الأربعة قياساً واستعمالاً.

من خلال هذه الضروب الأربعة نستنتج أن ابن جني يتخذ من القياس موقفاً فيه شيء من الحذر، وهذا ما يعني أنه ينحاز إلى طبيعة اللغة في أصلها السماعي، وتغليبه للأصل، أي السماع.

1- أبو الفتح ابن جني، الخصائص 148/1.

2- نفسه 150 / 1.

3- نفسه.

2. حدود الأخذ بالقياس: يحدد ابن جني موضعا في اللغة المأخوذة قياسا، وكأنه يستشعر في هذا الصنف من اللغة بما فيه من لبس، فيصفه بأنه: (( موضع كأن في ظاهره تعجرفًا ... ))<sup>(1)</sup> ثم يطمئن أهل هذه الصنّاعة جميعا أحداثا وشيوخا، أنه موضع مبثوث في المختصرات والمطولات في العربية، ثم يبدأ القول فيه من وصايا جمع التفسير، وما يطرأ على مفردته عند الجمع، فما كان من الكلام على "فَعَل" فيكون تكسيه على "أَفْعَل" من نحو: "كَلْب" و"أَكَلَب" و"كعب" و"أكعب" ثم تطرق إلى جمع القلة "أكثر من ثلاثة وأقل من عشرة"، ويحدد منه ما كان على وزن "أفعال" نحو: "جَبَل" و"أَجْبَال" و"عنق" و"أعناق" وهكذا ... .

يرى ابن جني أن العرب قالت هذه الموازين، لا لتعرف وحدها وتقف عنده وحسب؛ بل كان الغرض منه أن يُعرف ويقاس عليه غيره (( ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردًا أكنت تحتشم من تكسيه على ما كُسر عليه غيره ... ))<sup>(2)</sup>، وعلى هذا فمن يحتاج إلى تكسير "الرجز" الذي هو العذاب، فيكون قائلًا لا محالة "أرجاس" قياسا على "أجمال" وإن لم يسمع "أرجاسًا" وكذلك الحال في أمثلة "عَجَز" و"يقظ" ولو لم يسمع "أعجازًا" و"أيقاظًا" ... فالقائل (( لا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه؛ لأنه لو كان محتاجا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقديّمون وعمل بها المتأخرون معنى يُفاد ))<sup>(3)</sup>، فاللغة منذ نشأتها وتكونها جاءت ليعبر بها القوم عن أغراضهم وحاجاتهم، فحاءوا بجميع تراكيبها ومكوناتها ومشتقاتها وأفعالها ماضياتها ومضارعاتها، وأسماء الفاعلين والمفعولين، وأسماء الأزمنة والأمكنة، ومصادرها والجموع والتصغيرات ... ولكن لم يُعِينُوا ليدلوا في أقوالهم، إذا كان الماضي كذا وجب أن مضارعه كذا، واسم فاعله كذا، ومفعوله كذا، ويجب أن يكون جمعه على كذا، وتكسيه كذا ... وعليه اقتضت حكمتهم في تنسيق كلام العرب على ضربين:

1- أبو الفتح ابن جني، الخصائص 32/2.

2- ينظر نفسه 150/1.

3- أبو الفتح بن جني: الخصائص 42/2.

أ. ما لا بدَّ من تقبله كهيئته، لا بوصف فيه ولا تنبيه عليه، فيوردُه لفظاً منصوباً مُعيَّناً لا مقيساً ولا مُستنبطاً كغيره من اللغة التي تؤخذ قياساً من نحو: "دار" و"باب" و"حجر" ... (1).

ب. ومنه ما وجدوه ويتدارك بالقياس، فعملوا على تقنيه وتفصيله، فوسموه بأمارات وضبطوه بقياس، ثم تلوه بما لا بدَّ له من السماع والراويات، فقالوا: المقصور من حالة كذا ومن صفته كذا، والممدود من أمره كذا، ومن سببه كذا، كذلك بقية الأمثلة المقيسة، نحو: علامات التأنيث، وأوصافها، وما روى، رواية كذا ... (2).

نصل إلى أن ابن جني يتسق مع الظاهرة اللغوية التي تعتمد السماع والرواية في مبدئها وعليه يكون القياس هو الضابط والرديف المكمل للسماع، ويحدد دوره آلية لإزالة الكلفة والمشقة، وذلك (( لما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً ومتقادماً وسُمُوهُ بمواسيمه، وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز )) (3)، ثم يحدد ابن جني موقفه من القياس في اللغة، فيقول: (( معاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تُستدرك بالأدلة قياساً، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونَبَّهنا عليه )) (4) وهذا ما ينساق مع الطبع السليم وصفاء الفكر (( فهذا مذهب العلماء بلغة العرب وما ينبغي أن يعمل عليه ويؤخذ به )) (5).

**3. تعارض القياس والسماع:** كيف لو حدث تعارض بين هذين الركنين؟ وأيها نركن إليه ونأخذ به ونقبله؟ يجيب ابن جني: (( إذا تعارضا، نطقنا بالسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره )) (6)، بمعنى أن تقف عند شرف المسموع، والمثال عليه قوله تعالى:

1- أبو الفتح بن جني: الخصائص 32/2.

2- نفسه 42/2.

3- نفسه 43/2.

4- أبو الفتح بن جني: الخصائص 43/2.

5- نفسه.

6- أبو الفتح بن جني: الخصائص 44/2.



﴿ أَسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ... ﴾<sup>(1)</sup>، فهذا ليس بقياس، ولكنه من باب الشيعو والاستعمال، وتؤديه كما نطق أهل اللغة به، إلى جانب أنك (( لا تقيس عليه غيره، الأتراك لا تقول في استقام: استَقُوم، ولا في استباع: استَبِيع ))<sup>(2)</sup>، ويستدل ابن جني على قوة حكم الملفوظ به في "استَحْوَذَ" أنه كان خارجا عن معتل من "حاذ" "يَحْوِذُ"؛ لذا وجب إعلاله دفعا للثقل وطلبًا للتخفيف، ومن هنا يكون استعمال ما فَشْنَا وَخَفَّ أُولَى، ومنه يؤسس ابن جني لفك التضاد بين الركنين "السمع والقياس" بقوله: (( وإن شذ شيء في الاستعمال، وقوي في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله أُولَى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله ))<sup>(3)</sup>، صونا للعربية وحدًا لسعة القياس وتجريداته.

إلى جانب التعارض بين القياس والسمع - حسب ما أشرنا إليه آنفًا - نجد ابن جني يعرض علينا ضربا آخر من هذا التعارض ويحدده بين ما هو قياس وما هو ليس بقياس، ويرى جواز القياس على ما يقل ورفضه على ما هو أكثر منه، ويصف رأيه هذا بان (( ظاهره التناقض، إلا أنه مع تأمله صحيح، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس ))<sup>(4)</sup>، بمعنى أنه قياس خاطئ، جاء من التباس الشبه أو المثل، أدى إلى سوء الإلحاق. وفقدان الصلة التي يقوم عليها الحكم.

ليوضح ابن جني رأيه في هذا الضرب من التعارض يسرد جملة من الأمثلة يختارها من باب النسبة أو الإضافة فيقول: إن النسبة إلى "شئوءة": شئئي، وعليه يقال قياسا في النسبة إلى "رَكُوبَة": رَكِبِي، و"حَلُوبَة": حَلَبِي، قياسا على شئئي، والسبب في إجراء هذه المقاييس على سرح واحد هو "أنهم أجروا فَعُولَة" مجرى "فَعِيلَة" لمشابقتها إياها من عدة أوجه ))<sup>(5)</sup> نذكر منها:

- 1- سورة المجادلة: 19.
- 2- أبو الفتح بن جني: الخصائص 170/2.
- 3- نفسه 177/1.
- 4- أبو الفتح بن جني: الخصائص 167/1.
- 5- أبو الفتح بن جني: الخصائص 167/1.

أ. كل من "فعولة" و"فعيلة" ثلاثي، وثالث كل منهما حرف لين، يجرى مجرى صاحبه، فالواو والباء متقربان خلاف الألف.

ب. لكل واحدة من "فعولة" و"فعيلة" تاء تأنيث.

ج. على سياق "فعولة" و"فعيلة"، جرت "واو" "شئوءة" مجرى "ياء" "خيفة" فقالوا "حنفي" كما قالوا "شئني" قياساً مقبولاً لاجتماع "واو" و"ياء" ردفين متقاربين، وعلى هذا المنوال ينقلنا ابن جني إلى ما ليس بقياس، بل توهم قياس فقولهم في "ثقيف": "ثقفني، وفي "قريش": "قرشي، وفي "سليم": "سلمي، وكذلك لا يجوز في "حرورة": "حرري ولا في "صروزة": "صرري؟، ولا في "قولة": "قولي، والسبب حسب رأي ابن جني هو أن "فعيلة" في هذا المقام مضعفة أو معتلة العين ومن هنا لا يجوز القول فيها إلا بالتصحيح أي بعدم إجراء الإعلال، والمثال عليه قولهم في "شديد": "شديدي، وفي "طويل": "طويلي بغية الخفة واستثقال "شديدي، "طولي"، فإن قلت في "شئوءه": "شئني فلا يصح لك القياس أن تقول في "جرادة": "جردي، ولا في "سعادة": "سعدي، وإنما القياس وجب عليك أن تقول: "جرادي وسعادي بالإتمام والتصحيح وذلك لبعده الألف عن الياء ولما فيها من خفة في النطق.

نلاحظ أن ابن جني في تخصيصه لهذا الباب، يرى فيه أن القضية لا يكون فيها القياس متعلقاً كمياً "كثرة أو قلة"، وإنما يكون تعلقه كيفياً وذلك بضبط موازين الأفعال والشروط التي يجب أن تتحدي بما هو كائن في التزام النطق بلغة العرب من طلب اليسر والتخفيف دفْعاً للثقل والخلط، إلى جانب تطبيق القوانين التي تحكم الإعلال وضروبه، قلباً ونقلاً وتسكيناً وحثفاً، وفي حالة عدم الأخذ بهذه القوانين، فيكثر ما يتوهم أنه قياس، وهوليس بقياس، فلا قياس عليه البتة، إنما ملاحظة يعرضها علينا شيخ العربية في غاية الدقة والصرامة المنطقية حفاظاً على لغة التنزيل المبين.

4. أنواع المقاييس: يخصص ابن جني ضربين من مقاييس العربية منحدرين من نظرية العامل، أحدهما هو العامل اللفظي والآخر هو العامل المعنوي، فالأول جاء من ألفاظ مؤثرة في ما بعدها، كأدوات الجزم، والنصب، والأفعال، وحروف الجر وغيرها، أما الثاني فهو مؤثر ذهني

دون أن يُلفَظَ أو يُكْتَبَ يُدْرَكُ بالعقل فحسب، فهو تأثير معنوي يؤثر في ما بعده، كالاتداء في رفع المبتدأ، أو تجرد الفعل المضارع من أدوات الجزم والنصب ... ويرى ابن جني أن هذين الضربين (( وإن عَمَّا وفشوا في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي ))<sup>(1)</sup>، ودليله على قوة هذا القياس وسعته يأتي به من الأسباب المانعة من الصرف، فيعدها تسعة، واحدة فقط منها لفظي، الذي هو شبه الفعل لفظاً، نحو "أحمد" و"استبرق" والثمانية الباقية كلها معنوية، كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث، وغير ذلك ... .

موقف ابن جني من هذين الضربين، يستوجب منا أن نتطرق إلى أمرين:

**الأمر الأول:** هو نظرية العامل التي رسم معالمها "الخليل" ومن بعده تلميذه "سيبويه"؛ لتسيطر على الدراسات النحوية بغية تعليل حركات الإعراب في أواخر الكلمات، بوصف اللغة ذات صفة ثنائية الإعراب والتصريف، إلى جانب أن نظرية العامل (( كانت تطوراً لفكرة القياس بمدلوله الشكلي ))<sup>(2)</sup>، متجاوزاً بذلك مرحلة الوقوف على مدى اطراد الظواهر وشيوعها إلى مرحلة التعليل، وبسيطرة هذه الفكرة على الظواهر النحوية أصبح القياس مداره على الفرع والأصل، بمعنى حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، ومن هنا كان القياس أداة بحث ينزع نحو التقدير والحمل والإلحاق من خلال معانٍ مقررة في الذهن أخذت (( طابعاً شكلياً أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقي، وكأنه امتدَّ منه وتفرع عنه ))<sup>(3)</sup>؛ لإفادة ترتيب أمور معلومة، للتوصل إلى مجهول تصوري "شكلي" أو "تصديقي" حسب قول المناطقة.

كان لظهور نظرية العامل قوة سيطرة فكرة التعليل في الظواهر النحوية من أبرزها العلل القياسية ذات الصفة التعليمية المستلَّة من جواب "ما علة حركات الإعراب في أواخر الكلمات"؛ ليسهل تعلمها واستيعابها، فلم يكن بُدُّ من البحث عن علة الإعراب، وهذا ما يقتضي تخرج الشواهد ونصب الأدلة والتأويل وكل ما يتعلق بأسباب الظواهر في نسق التوافق مع القواعد.

1- أبو الفتح بن جني، الخصائص 1/161.

2- نفسه.

3- حلمي خليل: من تاريخ النحو العربي ص48.

وهذا ما دعاهم إلى تقسيم العامل إلى ضربين: عامل قوي متمثل في الأفعال وعامل آخر ضعيف اختصَّ بالحروف، (( فالأول يعمل متقدماً ومؤثراً في اللفظ ويمكن تمثله، والثاني لا يعمل إلا متقدماً ))<sup>(1)</sup>، ويختص بالمعنى فلا يظهر ولا يتمثل، فهو مجرد حصول صورته في الذهن وحسب.

أما بخصوص رأي ابن جني في العامل وعمله في حركات الإعراب فهو يرى أن استقراء كلام العرب يبين أن هذه الحركات هي من سنن كلام العرب، وهكذا تعاملوا في عرف لغتهم، وإنما قال النحويون: (( عامل لفظي وعامل معنوي، ليؤكد أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ بصحبة ... وبعضه يأتي من مصاحبة لفظ يتعلق به ))<sup>(2)</sup>، ثم يرد أدلة فارقة على العاملين: اللفظي والمعنوي، وهذا هو الظاهر والمعمول به بين النحاة، (( أما في الحقيقة ومحصل الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والحزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامه اللفظ للفظ، أو اشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح ))<sup>(3)</sup>، وهذا حسب رأي ابن جني يعني أن استقراء كلام العرب في حدوث الحركات الإعرابية، كان من أثر السليقة عن طبع لا تعلم، بمعنى غير تعمد إعراب أو تجنب لحن، وهو هكذا في عرفهم لقضاء حوائجهم وتحقيق أغراضهم، وما كان غير هذا جاء عملاً من النحاة ليسهل تعلمها وتعليلها.

**الأمر الثاني:** هذا الأمر له صلة بموقف ابن جني من حركات الإعراب التي هي وقف على المتكلم في حدوثها - كما أشرنا آنفاً - بغية التعبير عن أمور معلومة إزاء المعاني المضمرة في ذهن المتكلم تبرز من خلال الألفاظ المنظمة بعضها لبعض، انطلاقاً من أن ابن جني يرى (( أن العرب تعنى بألفاظها فتصقلها وتهدبها وتراعيها ))<sup>(4)</sup>، وذلك من أجل المعنى (( فإن المعاني أقوى

1- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، مرجع سابق ص77.

2- حلمي خليل، من تاريخ النحو العربي، مرجع سابق ص42.

3- أبو الفتح بن جني، الخصائص 162/1.

4- أبو الفتح بن جني، الخصائص 162/1.

عندها وأكرم عليها، وأفخم قدرًا في نفوسها))<sup>(1)</sup>، وما تنسيق الألفاظ وتحسينها وصقلها إلا خدمة منهم للمعاني الكامنة وراءها، (( وما الألفاظ إلا خدم للمعاني، والمخدوم - لا شك - أشرف من الخادم ))<sup>(2)</sup>، بمعنى أن الألفاظ توظفها المعاني بقصد الإخبار في التلطف بعدوبتها إلى قضاء الحوائج فحسب.

ونخلص إلى أن الإعراب - حسب ما يرى ابن جني - ليس سوى (( قرائن عدة تساهم في توضيح المعنى كالمطابقة والرؤية، ومنها ما هو معنوي يتمثل في ضرب من التناسق المعنوي بين العناصر المؤلفة ))<sup>(3)</sup>، ولكن مع هذا فإن ابن جني يلتزم بالعوامل في تفسير الإعراب.

نعود على بدء ما كنا عليه في عرض ابن جني بخصوص غلبة وقوة القياس المعنوي على نظيره اللفظي، فهو يرى أن الأخير (( إذا تأملته لم تجده عاريًا من اشتغال المعنى عليه ))<sup>(4)</sup>، والدليل الذي يعرضه ابن جني هو دخول "إن" المخففة من "إنَّ" الثقيلة التي تأتي زائدة للتوكيد على "ما" النافية أو المصدرية والمثال عليه جاء حسب قول الشاعر:

وَرَجَّ الفتى للخير ما إن رأيتَه .: على السِّن خيرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ.

فتصير "ما" المصدرية كأنها "ما" التي معناها النفي، فتجادبت مع "إن" فأصبحت كأنهما بمعنى واحد، (( فالعنى إذا أشيع وسارًا حُكْمًا من اللفظ، لأنك في اللفظ متصور لحال المعنوي، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصوّر حكم اللفظي ))<sup>(5)</sup> واتساقًا مع هذا كان إيثار العرب للتجانس وللتشابه وحمل الفرع على الأصل، كما حملوا الأصل على الفرع، على الأول حُمل المؤنث على المذكر في الجمع؛ لأن المذكر أسبق رتبة من المؤنث، وعلى الثاني حملوا المصدر

1- أبو الفتح بن جني، الخصائص 276/1.

2- نفسه، 276/1.

3- عبد القادر المهيري، أعلام وأثار من التراث اللغوي ص 65.

4- أبو الفتح بن جني، الخصائص 162/1.

5- أبو الفتح بن جني، الخصائص 162/1.

على الفعل، فَعَلُوا المصدر لإعلال فعله وصححوه لصحته، من نحو: "قُمت قياماً" و"قاومت قواماً".

تتجلى قوة القياس المعنوي في كثير من أبواب النحو، فنجد مثلاً في باب الفاعل والمفعول: أنَّ رَفَعُ الأول وَنَصَبُ الثاني جاء من اعتبار معنوي لا لفظي، وكذلك الشأن مع العوامل اللفظية، هي في الحقيقة راجعة إلى أنها معنوية، ومثالها: "ضرب سعيد جعفرًا"، فإن "ضرب" لم تعمل شيئاً، ولا نحصل منها إلا على اللفظ بحروف بنائها: "الضاد والراء والباء" نسقت على صورة "فعل"، فهي مجرد أصوات لا غير.

يسرد ابن جني أمثلة يدعم بها موقفه يستمدّها من الإلحاق من نحو إلحاق الفرع بأصله بمعنى تحقق أصله من فرعه، بغية وصل معقولهمنقوله، وكذلك من نحو الحمل بجميع ضروبه مداره قياس أمر على آخر وإعطاؤه حكمه، جاء كل هذا من طرف عناية العرب بقوة المعنى لديهم، (( ألا ترى أنهم لما أعربوا الحروف في الثنية والجمع الذي على حده، فأعطوا الرفع في الثنية الألف والرفع في الجمع الواو، والجر فيهما الياء، وبقي النصب لا حرف له، فحذّبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع ))<sup>(1)</sup>، كل هذا مرجعه إلى قوة القياس المعنوي.

وعلى حسب ما أشرت إليه آنفاً فإن العرب تؤثر من التجانس بين حرفين "المبدل والمبدل به" والتشابه بين "المشبه والمشبه به" دون ترجيح أحدهما على الآخر في مساواة وتوازن، وهذا ما دفعهم أن حملوا الفرع على الأصل، كي تكون العلة في الفرع والأصل على السواء والتمام وكما دفعهم في المقابل أن حملوا الأصل على الفرع فأعطوا للأصل ما للفرع من أحكام، إلى جانب الحمل في قياس أمر على آخر ك"حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب"، وكما حملوا أيضا اللفظ على المعنى المقصود ك"تذكير المؤنث وتأنيث المذكر"، وكل هذه الضروب وما يشابهها جاءت -حسب رأي ابن جني- أدلة على قوة القياس المعنوي، وفي مطاوعة اللفظ وخضوعه وتوظيفه لخدمة المعنى.

1- أبو الفتح بن جني، الخصائص 162/1.

5. قوة القياس عند العرب: طرح ابن جني موضوعاً متعلقاً بقوة ومكانة القياس على مختلف ضروبه عند العرب، مستنداً فيه على (( اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب ))<sup>(1)</sup>، ونسب هذا القول إلى أبي عثمان المازني "ت 149هـ"، ثم يفرده له باباً في خصائصه، واصفاً إياه بأنه (( موضع شريف، وأكثر الناس يضاعفون عن احتمالته لغموضه ولطفه، والمنفعة به عامة، والتساند إليه مُقَوِّمٌ مُجَدِّدٌ ))<sup>(2)</sup>.

وجاء اعتقاد النحويين بهذه القاعدة من استقراء مقاييس العربية من كلام العرب الذين هم اعرف الناس بسعة مذاهب لغتهم، وانتشار أبحاثها مجرى ما يألّفونه ويعتادونه حسب عرفهم وعاداتهم في استعمالها سماعاً وقياساً، خاصة على مستوى البناء والتركيب.

تتحرك قاعدة قياسات العربية - حسب رأي ابن جني - على محورين: الأول: داخل اللغة العربية؛ والثاني: يتعلق بألفاظ داخلية من لغة الأعاجم خضعت لمقاييس العربية، حتى كادت تكون منها.

أما بخصوص القياسات الأولى فإن ابن جني استمدها من باب الإلحاق المطرد الذي يكون بتكرير "اللام" الأصلية في بنية الكلمة على وزن "فعلل" من مثال: "تعدد" و "رمدد" و "شملل" وهذا ضرب من القياس يقاس عليه في الوقت الذي جعل فيه الإلحاق الذي لا يكون بتكرار "اللام" الأصلية، بل بزيادة حرف وحرفين على أحرف الكلمة، من نحو "بيطر" و "جدول" فهذا الضرب شاذ لا يقاس عليه، وعلى نفس السمت يتطرق ابن جني إلى أبنية الصرف المنطوقة بمعرفة أحوال بناء الكلمة من حيث حروفها الأصلية وزوائدها في حركتها وسكوها، من نحو: "ضرب" من الضرب، ومن القتل "قتل"، ومن الأكل "أكلكل"، ومن الشرب "شرب"، ومن الدخول "دخلخل" ... ثم يقول: (( لو مررت على قوم يتناولون هذه الأمثلة وسألت: (( بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم نجدُ بُدًّا من أن تقول: بالعربية، وإن

1- أبو الفتح بن جني، الخصائص 166/1.

2- نفسه 431/1.

كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف ((<sup>(1)</sup>) وهذا دليل آخر حسب ما قيس على كلام العرب، فالقوم يتنازعون المعنى، ويتجادبونه ويستخرجونه من بين بنية اللفظ وزنا وأمثالا وصيغا، بغية إثراء الألفاظ بالتراكيب وإحاطتها بالمعاني التي تجول في النفس وتخطر في الذهن، وهذا ما يعني إيجاد وشيحه تربط بين الفهم والإفهام، أو بين الأفكار والمعاني، إلى جانب أن اللغة في عمومها ليست من الأمور التي يصنعها فرد معين أو أفراد معينون، وإنما تصنعها وتكوّنّها طبيعة الاجتماع البشري، ينضدونها حسب أغراضهم ومقاصدهم الوجدانية والفكرية.

أما المحور الثاني خصّ الدخيل الأعجمي الذي أخضعه العرب حسب عوائد قياساتهم على كلامهم فكان من كلامهم، يقول ابن جني نقلا عن شيخه أبي علي: (( إذا قلت طاب الخشكنان فهذا من كلام العرب لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب ))<sup>(2)</sup>، بمعنى هذا الاسم الفارسي<sup>(3)</sup> طبقت عليه قاعدة إعراب الفاعل بالضم، ولم تخالف قواعد الإعراب عند العرب، وينسحب هذا على كل ما أعرب من أجناس الأعجمية، وليس هذا فحسب، فهم - أيضا- يصرفون في العلم، نحو "آجر = نوع من الطوب" و"إبراسم = حرير" و"فرند = حجر كريم" و"فيروزج = حجر كريم" وجميع ما تدخله لام التعريف، من نحو: "الدياج" و"الفرند" و"السهريز = ماجل" كل هذا أجرى في التعريف وفي الصرف ومنعه، مجرى كلام العرب، سليقة وطبعا وعوائد، بدون تكلف أو تجشم وتُحل.

ولا يفوت ابن جني في هذا المقام أن يسأل أبا علي عن ارتجال اللغة، فيجيبه شيخه، بأن ما في اللغة (( ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم، فهو إذاً من كلامهم ))<sup>(4)</sup>، بمعنى أن اللغة وليدة الفكر، وعليه لن تكون مرتجلة ارتجالا بكلام مرسل ومتفرد به من غير تهئية، لذا كان القياس هو الضامن والحافظ لها في ضبط مقوماتها وأصول أنظمتها وتراكيبها.

1- أبو الفتح بن جني، الخصائص 434/1.

2- أبو الفتح بن جني، الخصائص 431/1.

3- لم أعثر على المعنى العربي لهذا اللفظ.

4- أبو الفتح ابن جني، الخصائص 432/1.



اتساقاً مع ما أشرت إليه أعلاه فاللغة تترفع عن العبط والاختلاق الذي قد ينحدر من فوضى الارتجال في مكوناتها اللفظية والتركيب والدلالية، وذلك بوصفها ظاهرة بشرية وكونية خاضعة للبحث والفحص العقلائي عن فلسفة منشأ نظامها وقواعدها وأصولها، ومن هنا امتلكت القدرة الفائقة في التعامل مع الدخيل الوافد وتأطيره داخل أطر أصولها وقواعدها، حتى يصير الدخيل محمولاً عليها ومنسوباً إليها.

### خاتمة

تعامل ابن جني مع القياس بوصفه منهجاً استدالياً سورياً "شكلياً" يأتي على أمور معلومة تصل إلى تقرير أمور مجهولة، باعتباره آلة تنظيمية لمادة اللغة، وتحل مباشرة بعد السماع، بوصف اللغة ظاهرة شفوية في المقام الأول، محدودة بالمسموع والنقل والمحاكاة، لم يأتي القياس عاملاً على سعة اللغة والمد فيها ليفي بقدر الإمكان، وحسب أركانه وآليته على العبور باللغة من نطاق المضمرة في المعاني والأذهان إلى مجال المنطوق في التعامل الواقعي عقلاً ووجداناً.

يقف ابن جني في عرضه للقياس حسب توجهاته في مصنفه "الخصائص" على المقامات

الآتية:

1. مهما كانت قوة القياس، فإن ابن جني لا يستغنى عن شواهد السماع لدعم القياس، والسبب أنه لم يكن مجدداً في النحو، ولم يكن هذا مقصده، بل إشارة إلى مقصده هو التأصيل على سمت الفقه والكلام حسب ما جاء في خصائصه.
2. إذا حدث اضطراب بين القياس والسماع فيجعل من هذا الأخير المرجع والفيصل.
3. يرى ابن جني أن القياس هو الضامن والحافظ للغة من سلطان الدخيل الأجنبي، إلى جانب الاضمحلال والاضطراب.
4. كثيراً ما يصف ابن جني اللغة العربية بالشريفة باعتبار أن شرفها وعزتها جاء من قوة امتلاكها للسعة والرحابة في تنوع الصيغ والتراكيب ودلالات ألفاظها عن معانيها.

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، مصحف المدينة.
- 1- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ط: 1، 1424هـ-2003م.
  - 2- حلمي خليل، من تاريخ النحو العربي، دراسة نصية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992م.
  - 3- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ط: 1، المكتبة العلمية: بيروت، 1993.
  - 4- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، "د. ت".
  - 5- صابر أبو السعود، النحو العربي، دراسة نصية، دار الثقافة، القاهرة، 1428هـ-2007م.
  - 6- عبد القادر المهيري، أعلام وأثار من التراث اللغوي، دار الجنوب التونسي، 1993م.
  - 7- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات دار الجامعة للبيبة، 1393هـ-1973م.
  - 8- أبو الفتوح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: الشربيني شريفة، دار الحديث، القاهرة، 1428هـ-2007م.
  - 9- محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، شرح وتحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1980م.